

قضايا الأحوال الشخصية ساحة مبارزة بين الحكومة المصرية والكنيسة

تطلعات لدى المسيحيين لانعتاق من سيطرة القيادات الدينية والمؤسسات الكهنوتية



الكنيسة تحاول احتواء الكثير من المواقف

الخروج عليها، ومن ثم يتم التصدي لكل محاولات فض نزعة التحرر من أغلالها وقبورها أو الاعتراض على قراراتها والتقدم كما فعلت الفونس.

وأشاروا إلى أن الكهنة يستخدمون الحرمان الكنسي لمعاقبة من يغرد خارج السرب عقائدياً أو دينياً، وطبقته على الكثير من أتباعها، والرضوخ لتدخل القضاء سوف يعطي الفرصة لهؤلاء لاتخاذ نهج الفونس والتقدم على سلطة الكنيسة العنوية والمادية.

وكتب الصحافي كمال سدره، عبر صفحته فيسبوك، إن المسيحيين يشكون على مواقع التواصل الاجتماعي ويذهبون إلى المحاكم بسبب عدم وجود من يسمعهم بعدما تحصل بعض رجال الكنيسة من خدام للشعب إلى الهة لا تجوز مناقشتها أو الاعتراض على قراراتها.

وقال الباحث القبطي كمال زاخر لـ"العرب" إن الكنيسة مؤسسة مصرية، لها قواعد منظمة للعلاقات داخلها وهي قواعد مستقرة، منها التي تنظم ممارسة العبادات وتعرف بالطقوس وهي حقوق أصيلة للمصر، وعندما يرتكب خطأ ما يجب عقاباً كنسياً يكون حرمانه مبنياً على تحقيق كنسي يتدرج حسب نوع الخطأ وحجمه. وبالتوازي تتدرج العقوبة من التنبيه إلى الحرمان من ممارسة الطقس مؤقتاً إلى الحرمان من عضوية الكنيسة، لكن يبقى باب العودة مشرعاً، فهدف العقوبة "رد الخاطئ عن طريق ضلالة"، بحسب تعبير الإنجيل.

وأضاف زاخر أنه إذا تعسفت الكنيسة في قرارها أو جاءت العقوبة دون محاكمة ودون أسباب موضوعية أو نتيجة أسباب شخصية لدى من أصدرها ترتد على من أقرها، بحسب ما قالت به قوانين الكنيسة، ولأن الكنيسة مؤسسة مصرية فهي تخضع للنظام العام ويصعب من حق المتضرر من القرار المعيب اللجوء إلى القضاء.

ويعدّ حكم القضاء تحديراً من استخدام الأسرار الكنسية في غير موضعها كعقوبة وليس مغفرة الخطايا، وقضية الحرمان الكنسي تحتاج تدخل البابا تواضروس الثاني لتكون وفق معايير معروفة ومعلنة حتى لا تكون عصا غليظة للعقوبات في يد رجال الدين.

ويدرك المتابعون للشأن الكنسي في مصر، أن هناك تحديات كثيرة تجعل فكرة تنفيذ الكنيسة للحكم أو تراجعها عن قرارها أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، فالبابا سيضع نفسه في موقف حرج ويفتح نيران صقور الكنيسة عليه، لأن تلك العقوبة وقعتها أحد الموالين للبابا شنودة وقتذاك، ما يضعه تحت مسالة شعبية يقودها التيار المتشدد.

فردية ولم ترتكب في نظر القانون جرماً. تعد تلك القضية سيناريو مكرراً، وسبق أن رفض البابا شنودة الثالث، تطبيق حكم صادر عن المحكمة الإدارية العليا في الـ29 من مايو 2008 نصّ على وجوب أن تسمح الكنيسة بالزواج مرة ثانية للأقباط الذين حصلوا على حكم بالطلاق من القضاء.

تشابه موقف الكنيسة وقتها مع ما يحدث الآن وأعلنت "أنها تحترم القانون، لكن لا يمكنها أن تقبل الأحكام التي تناقض تعاليم الكتاب المقدس". ولجات الكنيسة إلى المحكمة الدستورية العليا التي ألغت الحكم، وهو ما تنوي أن تفعله الكنيسة مع حكم إلغاء قرارها ضد السيدة المسيحية.

مخالفة مسيحية

أكد مصدر كنسي لـ"العرب" أن امتناع البابا عن تنفيذ الحكم في تلك القضية لا يوقعه تحت طائلة قانون العقوبات، لأنه في الأساس ليس موظفاً عاماً، ولا قيمة للأحكام الصادرة طالما أنها مخالفة للعقيدة المسيحية، وطقس التنازل يُعدّ أحد الأسرار الكنسية السبعة، وهو نعمة غير منظورة ينالها المؤمن بشرط أن يسبقه سر التوبة والاعتراف أمام الكاهن.

وحذّر المصدر من محاولات إحارة الشعب من وقت إلى آخر بتجنب هذه الأمور، لأنها تأتي لصالح جهات تريد زعزعة استقرار الأوضاع داخل الكنيسة، ولديهم العديد من القوانين التي تعاقب من يشكوا إلى السلطات المدنية ولم تستخدمها الكنيسة بعد.

ويرى مراقبون أن الجدل الدائر يتعدى الحكم القضائي وحيثياته، فالكنيسة على مدى عقود هي الممثل الشرعي والوحيد للطائفة الأرثوذكسية التي تشكل أكبر أقلية دينية في البلاد، لكن بعد ثورة يناير وأصبح رعاياها يرفضون سيطرة القيادات الدينية على شؤونهم، واتخذ بعضهم إطاراً جديداً للدفاع عن حقوقه في بؤر فريدة، مثل حالة إيفيلين الفونس ولجأوا إلى القضاء ليكون حكماً بينهما وهو ما أغضب القيادات الكنسية.

ويقول هؤلاء إن هيمنة المؤسسات الكهنوتية وفرضها الطاعة القسرية على أتباعها، من خلال تنميط السلوك والفكر الديني هدفه تكريس الانصياع لرؤيتها ومقولاتها في الجانبين الروحي والديني. فهي تضع شروطاً للإيمان الصحيح وممارساته بحيث لا يمكن



**المحكمة رفضت الطعن
المقدم من بابا الأقباط
تواضروس الثاني لأنها رأت
أن قرار الكنيسة يمس
الحرمان**



انتقل السجال إلى الرأي العام وتباينت ردود الأفعال على رد فعل الكنيسة، بين المؤيدين والمعارضين، ليس لأهمية القضية فهي واحدة من الآلاف من القضايا المنظورة بالمحكمة، لكن لأن الكنيسة تريد أن تصحح فوق القانون أو دولة داخل الدولة، لا تجب محاسبتها أو مراجعتها.

أبعد من التنازل

أثارت قضية التنازل تساؤلات بدت منطقية عن كيف تقدم الكنيسة لرعاياها المسجونين، حتى في قضايا القتل، الخدمات الدينية، وتبعث إليهم كهنتها المعتمدين منها لدى وزارة الداخلية، بينما ترفض التراجع عن قرار بحرمان إيفيلين الفونس من ممارسة طقوس عقيدتها بعدما أثبتت بالقانون براءتها.

ينطوي الحرمان الكنسي في حقيقته على قرار تاديسي، لكن أوراق القضية خلت مما يُقيد قيام الكنيسة بإجراء تحقيق مع الفونس لواجهتها بالوقائع المسبوبة إليها لتمكينها من الدفاع عن نفسها قبل إصدار قرار ضدها، وبذلك تكون أهدرت حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان الأساسية.

يبدو للمتابع لقصة الفونس أنها لا تستحق تلك الضجة التي أثيرت حولها، فالقصة بدأت منذ 12 عاماً عندما أصدر الأنبا يوانس الأسقف العام وسكرتير البابا شنودة آنذاك شهادة بأن الدكتوراة إيفيلين الفونس والمكرسة باسم تاسوني إيريني تم حرمانها من ممارسة الأسرار الكنسية، ودار نزاع بينها ومكرسة أخرى، أي راهبة تعمل بخدمة المجتمع، بسبب اتهامات في الزمة المالية، وحرمت الكنيسة الفونس من سر التنازل لخيانتها الأمانة وارتكابها مخالفات قانونية ومصرفية.

استمر النزاع القانوني في المحاكم حتى صدر حكم نهائي منذ أيام بإلغاء القرار الكنسي، لأن هناك حكماً صدر من محكمة الجناح ببراءة الفونس مما أسند إليها من اتهامات ومن ثم تكون الوقائع التي استند عليها قرار حرمانها مخالفاً للقانون.

توقعت السيدة المسيحية أن الكنيسة ستستغنى الحكم على الفور، لكنها فوجئت برفض المسؤولين بالكنيسة، وهو ما ينذر بتفاقم المشكلة في ظل إصرار القضاء والكنيسة على موقفيهما إزاء الحكم، فمن ناحية يراه القضاء مطابقاً للقانون، بينما تعتبره الكنيسة مخالفاً للدستور.

تحرص الكنيسة على التصعيد من خلال تصريحات المؤيدين لوقفها، وليس من داخلها، وظاهر الأمر وكأنه أزمة دينية، مع أن إيفيلين الفونس حالة

يشهد المجتمع القبطي المصري سجلات دينية واجتماعية لا تخلو من مرام سياسية، عقب صدور أحكام من القضاء المصري بشأن بعض القضايا التي تدخل عرفياً في صميم اختصاصات الكنيسة. وقد اعترضت الكنيسة الأرثوذكسية على تلك الأحكام واعتبرتها تدخلاً في شؤونها، ولوّح كنسيون بأنه لن يتم تنفيذها، ما جعل الكنيسة تظهر كأنها صارت طرفاً في نزاع مع الحكومة التي تحاول احتواء المواقف الخلافية العديدة كي لا تستغل في إضفاء معاني سياسية كبيرة عليها، بعد أن أثارت بعض الأحكام جدلاً وسط الأقباط.



شيرين الدياتموني
صحافية مصرية

داخلة الكنيسة وعلاقتها بالحكومة. لم تناقش المحكمة قواعد سر التنازل أو تنظيمه دينياً، بل تعاملت معه كقرار إداري تمّ دون التحقيق أو الاستماع لمن وقعت عليها العقوبة، مع ذلك اعتبرت الكنيسة تلك الخطوة تدخلاً في شأن داخلي يتعلق بأحد أمور العقيدة لطائفة الأقباط الأرثوذكس.

وكشف مصدر قضائي لـ"العرب" أن المحكمة لم تصدر هذا الحكم لأنها غير مقتنعة بعدالة الشريعة المسيحية أو ترغب في تحديثها، فالقاضي أصلاً ليس سلطة تشريعية، ولم يكن أمامه خيار غير تنفيذ القانون، ولو أصدر حكماً مختلفاً لكان معناه "مجاملة للكنيسة". وألح المصدر نفسه، إلى أن المحكمة لم تتدخل في الشرائع المسيحية، ولم تتطوع بدس أنفها في ما يخص دور الكنيسة، بل كانت مجبرة على نظر الدعوى التي رفعتها مواطنة مصرية كعسيرة مُضرة مما تراه إجحافاً.

والكنيسة ليست فوق القانون. لكن، يقول مسؤولون كنسيون إن القرارات الكنسية الخاصة بالعبادة لا تدخل في نطاق أحكام القانون، بل تقع في صميم أحكام المادة الثالثة من الدستور التي تنص على أن "شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية".

ويرى متابعون للقضية أن الكنيسة تعترض على الحكم القضائي بصور ملتوية وغير مباشرة لتفادي الوقوع في أزمة سياسية، لأن القانون المصري يحظر توجيه النقد لأحكام القضاء.

كما أن فتح ملف الكنيسة أمام الرأي العام يؤدي إلى إخراجها، والإبتعاد عن الطابع السري الذي تدير به الكثير من القضايا، حيث تحرص على مناقشتها داخل جدرانها، ومعنى خروجها أنها تصبح معرضة للمزيد من الانتقادات.

تكتمت الكنيسة على أنها السبب وراء تعطيل إصدار البرلمان المصري لقانون البناء الموحد لسور العبادة، والذي يربط عددها بعدد السكان. وبعد اكتشاف أن عدد دور العبادة المسيحية يفوق عدد الأقباط بدأت الكنيسة تناور وتعطل وصول هذا الملف إلى البرلمان. الكنيسة لا تزال هي المتهمه أمام الجماعة المسيحية، لأنها امتنعت عن إظهار الحقيقة.

تحاول الكنيسة احتواء الكثير من المواقف وعدم الإشتياق وراء الضجة التي أثارها بعض الأحكام القضائية، وبدأ ذلك جلياً في تصريح القس بولس حليم، المتحدث الرسمي للكنيسة، الذي قال إنها لن تتخذ إجراءات حيال أحكام المحكمة، لكنها ملتزمة بما يكفلها لها الدستور، أي الاحتكام إلى الشرائع المسيحية، ومن بين ما تدرسه الكنيسة اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للطعن على الحكم، ما يعني ضمناً رفض تنفيذ الحكم.



تحديات كثيرة لمرجعية الكنيسة